



رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أنشئ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في طاجيكستان في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بدعم من مجلس الأمن في أعقاب انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وبالنظر إلى الدور الهام والإيجابي الذي يضطلع به المكتب حالياً، قررت في أيار/مايو الماضي تمديد ولايته لفترة إضافية مدتها سنة واحدة حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وأبلغت أعضاء مجلس الأمن بذلك.

ولا يزال المكتب يسهم إسهاماً هاماً في مواجهة التحديات التي تفرضها المرحلة الانتقالية للبلد في فترة ما بعد انتهاء الصراع. فهو يوفر الإطار السياسي والقيادة لأنشطة بناء السلام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في طاجيكستان، ويعمل على إشاعة وتعزيز الظروف السياسية التي تحول دون العودة بعملية السلام إلى الوراء. وعليه، فإن المكتب يشجع على مواصلة الحوار والمصالحة الوطنيين، ويسهّل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وآليات منع نشوب الصراعات، ويعزز سيادة القانون، ويسهم في بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

ودعماً للحوار والمصالحة الوطنية، نظّم المكتب خلال العام الماضي ١١ دورة لنادي النقاش السياسي بشأن التعددية السياسية واعتماد الديمقراطية وتوطيد السلام في طاجيكستان. وشارك في هذه الدورات أكثر من ٣٠٠ ١ من موظفي الحكومة المركزية والإدارات المحلية، وقادة الأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني، من جميع مقاطعات البلد. ونتيجة للأثر المحفّز الذي ولّده النادي نشأت أشكال جديدة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، وتحسنت الظروف التي تسمح للأحزاب السياسية بالعمل بقدر أكبر من الحرية. وللمرة الأولى، شارك ممثلون عن الأحزاب السياسية، بينهم ممثلون عن المعارضة، في لجان الانتخابات على الصعيدين المركزي والمناطقي خلال الاستفتاء على الدستور الذي أجري في



حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وإلى جانب الترويج للتسامح والحوار السياسيين بما له من أثر في بلسمه الخلافات داخل مجتمعات ما بعد الحرب، تمخضت اجتماعات النادي عن توصيات ملموسة قُدمت إلى البرلمان تدعو إلى إدخال تعديلات على القوانين المتعلقة بالحكم المحلي والانتخابات البرلمانية. وأسهم النادي أيضا في تحسين مستوى المساءلة والشفافية لدى أجهزة الحكم المحلي، على نحو يسمح للمواطنين بالإعراب للمسؤولين عن شواغلهم وتعزيز الشراكة الاجتماعية بين الدولة والمجتمع المدني.

وواصل المكتب اتصالاته الوثيقة بالأطراف في الاتفاق العام لإقرار السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان لعام ١٩٩٧ بهدف دعم روح تحقيق التسوية السياسية وتيسير الحوار وتعزيز الثقة التي لا تزال هشة في المجتمع الطاجيكي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أطلق المكتب سلسلة من الحلقات التدريبية طالت مسؤولين في الدولة وعاملين في الأحزاب السياسية وقادة المجتمعات المحلية بشأن منع نشوب الصراعات وحلها. ودرّبت هذه الدورات، التي ركّزت على استراتيجيات حل القضايا المحلية القابلة للانفجار، ٩٠ مشاركا وأسهمت في رفع شأن ثقافة الحوار والنقاش السياسيين في البلد. وعالجت حلقات عمل نظمها المكتب قضايا مماثلة، وقد شملت ممثلين عن وسائل الإعلام وعاملين بالمجال الصحافي في الوكالات الحكومية الرئيسية.

وبهدف تعزيز سيادة القانون في البلد، دعم المكتب تنمية القدرات الوطنية لوكالات إنفاذ القانون، وذلك سعياً منه إلى التعجيل في إصلاحها وفي محاربة الفساد ورفع مستوى المناقبة المهنية. وعمل مستشار الشرطة المدنية بالمكتب بشكل وثيق مع وزارة الداخلية بغية تيسير انتقال الشرطة إلى المحافظة على الأمن في زمن السلم داخل البلد. كما هدفت مشاريع المكتب إلى توسيع التدريب على الطب الشرعي وتقديم المساعدة التقنية فضلا عن تدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون على معايير حقوق الإنسان. ونظّم المكتب طاولات مستديرة لمناقشة مسودة القانون المتعلق بالمليشيات، أدت إلى إدراج أحكام تماشى والمعايير القانونية الدولية ذات الصلة. وواصل المكتب أيضا دعمه لإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع.

وفي سياق الدعم المقدم لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، نفذ المكتب مشاريع تتعلق بتقديم التقارير المتعلقة بالمعاهدات وبالتتقيف في مجال حقوق الإنسان. وشكلت عملية تقديم التقارير المتعلقة بالمعاهدات أداة هامة في تنفيذ الالتزامات الدولية التي تعهد بها البلد في مجال حقوق الإنسان من خلال تحسين التشريعات والسياسات الوطنية. وكذلك شكّل مشروع المكتب للتتقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي درّب نحو ٢٠٠ من المدرسين، عنصرا هاما في بناء ثقافة تدعو إلى احترام حقوق الإنسان والتسامح وتنمية

المهارات في الحيلولة دون نشوب الصراعات. وعملت حملات وسائط الإعلام والأنشطة التي اضطلع بها في العاصمة مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الإنسان الذي يرعاه المكتب، على التوعية بقضايا حقوق الإنسان بين السكان على نطاق أوسع. كما واصل المكتب رصد التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في البلد عن كثب ونجح في التدخل لدى السلطات في حالات حساسة من الناحية السياسية. وقام المكتب من خلال فريقه المواضيعي لحقوق الإنسان بتيسير تنسيق أنشطة حقوق الإنسان التي يضطلع بها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة والمناخون والمنظمات الدولية.

وواصل المكتب خلال العام الماضي الاضطلاع بأنشطة المشاريع الهادفة إلى إشراك الشباب المعرضين لخطر الاتجار بالمخدرات والوقوع ضحية للتطرف السياسي. ومن خلال التعاون مع المنظمات المحلية غير الحكومية، أنشئ مركز للموارد في دوشانبة إلى جانب أربعة مراكز للتحقيق في مجال منع نشوب الصراعات وحقوق الإنسان في المناطق التي شهدت صراعات مسلحة.

وستكون قابلية عملية السلام في طاجيكستان على الاستمرار وقوة المؤسسات الديمقراطية موضع اختبار لدى إجراء الانتخابات النيابية مطلع عام ٢٠٠٥. ويطلب من الحكومة الطاجيكية، يسر المكتب في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ عملاً بعثة لتقييم الاحتياجات قامت بها شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وتهدف المساعدة المقدمة لطاجيكستان إلى الإسهام في تحسين شفافية وصدقية الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥ وإلى تعزيز الأخذ بالديمقراطية ضمن إطار عملية بناء السلام. وسيشكل إجراء انتخابات عامة حرة ولاعنفية في عام ٢٠٠٥ هدفا هاما للمكتب ومؤشرا على إنجاز أهدافه.

وبالنظر إلى الدور الهام والإيجابي جدا الذي يضطلع به المكتب حاليا، فضلا عن حاجة البلد المستمرة إلى الحصول على الدعم في جهوده الهادفة إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وبناء على اقتراح حكومة طاجيكستان، أعتزم مواصلة أنشطة المكتب لفترة إضافية مدتها سنة واحدة تنتهي في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم باسترعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي عنان